

أوراق المتابعة السياسية هي تحليلات ورؤى لباحثين ونشطاء عرب تصدر بشكل دوري كل شهر وتتناول قضايا الإصلاح المختلفة في الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

اليمن بعد الانتخابات.. اتفاقية هشة ومشهد معقد

وسام باسندوه*

حاول علي صالح مرارا وتكرارا توصيف الثورة اليمنية على أنها مجرد خلاف سياسي وصل حد العراك بين الحزب الحاكم السابق وأحزاب المعارضة، ومن هذا المنطلق كان تعاطي نظامه مع الثورة والثوار، فهم برأيه ليسوا أكثر من قواعد لهذه الأحزاب أو على أحسن تقدير هم قوى مستقلة نجحت أحزاب المعارضة في استغلالها وتسويق أهدافها من خلالها¹.

يرى بعض المحللين في هذا الطرح شيئا من المنطق على اعتبار أن المعارضة في اليمن لها قواعدها العريضة وهي قادرة بالفعل على التأثير متى شاءت، وبالتالي فهم ينظرون للثورة اليمنية كحلقة من حلقات هذا التنافس والصراع، وإن كانت المعارضة هذه المرة قد نجحت برأيهم في استغلال الظرف العربي والدولي وتوظيفه لصالحها بشكل فاق كل حلقات الصراع السابقة.

وبالمقابل هناك من يرى في مثل هذا التحليل تجنيا على الثورة وظلما للثوار الذين انطلقوا منذ البداية مطالبين برحيل علي صالح ونظامه قافزين على كل الحدود التي كانت تضعها قيادات وأحزاب المعارضة في حينه، كما أن للثورة اليمنية برأيهم أسبابها الموضوعية الكفيلة بأن يتحرك الشعب بكل فئاته لتحقيقها منذ زمن، فكيف إذن والعالم العربي كله يعيش أجواء الثورة والتغيير، وبالتالي فإن أي تعامل مع الثورة اليمنية بمعزل عن هذه المعطيات هو تعامل قاصر.

¹ http://www.moainpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=4302

<http://www.abbabaa.orgbanews/2011/09/081.htm>

* باحثة وكاتبة سياسية يمنية.

أولاً: مواقف القوى الثورية (هدف رئيس ومصالح متعددة)

إذا حاولنا استعراض خارطة القوى الثورية اليمنية سنجد أنها خليط واسع وربما غير متجانس²، وهو أمر طبيعي ومنطقي كونه يعكس حالة ثورة شعبية تنصهر فيها معظم مكونات الشعب. ومن أهم هذه القوى شباب الثورة الذين نجد فيهم الشباب الحزبيين الذين يمثلون القواعد الفاعلة للأحزاب الرئيسية، وبالمقابل هناك الشباب المستقلون، منهم الناشطون والسياسيون والحقوقيون، كما أن فيهم التجار والحرفيون وغيرهم ممن لم يسبق لهم ممارسة العمل السياسي أو المشاركة فيه، لكنهم جميعاً وجدوا في الثورة ضالتهم لمحاولة رسم وصياغة مستقبل أفضل.

هناك أيضاً المعارضة الرسمية المتمثلة بتكتل اللقاء المشترك الذي يضم سبعة أحزاب رئيسية، هي التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي القومي وحزب الحق والتجمع السبتمبري واتحاد القوى الشعبية اليمنية.

ومن أبرز قوى الثورة أيضاً نجد قوى الحراك الجنوبي والحوثيين والقوى السياسية المنشقة عن الحزب الحاكم، والقوى العسكرية التي انضمت للثورة بقيادة الفرقة الأولى مدرع³، بالإضافة إلى القيادات القبلية التي أعلنت دعمها للثورة بكل ما تمثله من ثقل في المجتمع اليمني.

تمكنت هذه القوى المختلفة من تجميع نفسها والانصهار تحت شعار الثورة الرئيس المتمثل بإسقاط النظام، لكن احتفظ كل منها بمصالح وأهداف خاصة يصل بعضها حد التعارض⁴، فعلى سبيل المثال حين يدعو شباب الثورة إلى نسف معقل النظام القديم بكل رموزه فهذا إلى حد كبير يتعارض بل ويمس بشكل واضح قوى رئيسية انضمت للثورة واكسبتها زخماً لا يستهان به، كما هو حال القوى السياسية التي انشقت عن الحزب الحاكم وهي في معظمها قيادات وكوادر سياسية ودبلوماسية عملت مع النظام وخدمت فيه لفترة طويلة.

وعندما نرى أن خارطة الثورة تضم الحوثيين والفرقة الأولى مدرع بقيادة اللواء علي محسن الأحمر، فهذا مثال آخر على حجم التعارض بين هذه القوى فالرجل كان رأس حربته في حروب صالح الستة في

ومع مرور أكثر من عشرة أشهر من عمر الثورة اليمنية ودخولها منعطف التسوية السياسية، ظلت هذه القضية مفتوحة ومحل جدل لم يحسم، فلا يزال صالح وأنصاره يتبنون طرحهم السابق ولا يزال كل فريق يقرأ الصورة بما يؤكد توجهاته، فأنصار الرأي الأول يرون أن التسوية السياسية التي جرت بين الحزب الحاكم السابق وتكتل اللقاء المشترك وشركائه هي دليل إضافي على أن الأزمة حسمت بين صناعاتها، وبالتالي فلا علاقة للثوار من قريب أو بعيد، خاصة وأن هذه التسوية لم تشر لمفهوم الثورة كما لم يكن لشباب الثورة أي ممثلين فيها ولم تؤخذ توجهاتهم بعين الاعتبار لا في صياغة الاتفاقية ولا في القرارات المنبثقة عنها.

وعلى النقيض من ذلك يرى أنصار الرأي الثاني أن ما تحقق هو تأكيد على أن ما حدث في اليمن كان ثورة شعبية خالصة مهما حاولوا استبعاد هذا المفهوم، ويدللون على ذلك بأن المعارضة الرسمية كان أقصى طموحها أن يقبل النظام بالجلوس معها على طاولة الحوار والمفاوضات، ولربما كانت قد قبلت بالمبادرات التي عرضها صالح منذ البداية لو كانت قد حصلت على ضمانات عربية ودولية تكفل التزامه بها، لكن صمود الشباب في الساحات وارتفاع سقف مطالبهم هو الذي حال دون ذلك، كما أن هذه الثورة هي التي نجحت في خلع رأس النظام الذي كان يسعى للتأييد في الحكم مدى الحياة.

أما الحديث عن أن المعارضة هي التي مُثلت في هذا الاتفاق ففي هذا تأكيد إضافي برأيهم على شعبية هذه الثورة التي لم يكن لها رأس سواء أكان قيادة حزبية أو حركة سياسية، من هنا جاء دخول المعارضة الرسمية على الخط كونها الأكثر تنظيماً على المستوى السياسي والأقدر على التمثيل الرسمي.

أياً كان الوضع فاليمن يعيش اليوم بحكم الأمر الواقع أجواء المرحلة الانتقالية الثانية التي بدأت بانتخاب الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي في 21 من فبراير ومن المفروض أن تستمر هذه المرحلة لمدة عامين.

وسنحاول خلال هذه الورقة استقراء أهم سمات هذه المرحلة والتحديات التي تواجهها عبر المحاور التالية:

- مواقف القوى الثورية.
- العلاقة بين النظام الحاكم السابق وتكتل اللقاء المشترك وشركائه.
- التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية.

² <http://arabicdreams.maktoobblog.com/1611245>

³ <http://www.al-tagheer.com/news27928.html>

⁴

الجمهورية كما كان حال القيادات القبلية والقوى العسكرية المنضمة للثورة على سبيل المثال.

على الجانب الآخر عارضت قوى الحراك الجنوبي هذه المبادرة التي لا تجد نفسها طرفا فيها من منطلق أن هذه المبادرة لم تشر للقضية الجنوبية ولم تدرجها ضمن اهتماماتها، مع الإبقاء على الترحيب بهذه الخطوة وبأي خطوة من شأنها حل المشكلات بالطرق السلمية، وبالتالي فهم غير ملزمون بما يتمخض عن هذه المبادرة من التزامات ومن هنا جاء الإعلان عن مقاطعة الانتخابات الرئاسية.

ويلتقي موقف الحوثيين مع موقف قوى الحراك من رفض المبادرة وإن كان يتجاوز فكرة الترحيب بها إلى إدانتها باعتبارها تنفيذا لأجندة أمريكية توقع البلاد تحت الوصاية الخارجية، انعكس ذلك بالضرورة على موقفهم الراض للانتخابات الرئاسية ومقاطعتها.

يبقى موقف شباب الثورة هو الموقف الأكثر صعوبة في عملية الاستقراء والتحليل، فهم بالأساس ليسوا كتلة واحدة ولا يجمعهم تنظيم سياسي أو إطار محدد، وبالتالي فلا يمكن الجزم بموقف محدد ثابت لهم جميعا. لكن للقفز على هذه الإشكالية اخترت أن أرصد المؤشرات الرئيسية لتطور مواقف أبرز القوى الشبابية الثورية، مع الوقوف على مواقف القوى الأقل تمثيلا كلما أمكن ذلك.

فمع الإعلان عن المبادرة الخليجية، أعلن شباب الثورة بوضوح رفضهم لأي حل سياسي مع التأكيد على بقائهم في الساحات حتى تحقيق كامل مطالبهم والدعوة للحسم الثوري⁹. لكن على أرض الواقع، لم يتم تفعيل خطوات واضحة باتجاه الحسم الثوري، كما لم تطرح أي حلول أو مبادرات بديلة تقطع الطريق على المبادرة الخليجية رغم الزمن الممتد ما بين إعلانها في نسختها الأولى حتى التوقيع عليها.

ومع إعلان توقيع علي صالح على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية في العاصمة السعودية الرياض، بدأ الانقسام يظهر في صفوف شباب الثورة. ففي حين بدأت بعض القوى الشبابية الاحتفال بالمناسبة وإعلان النصر، عبر البعض الآخر عن امتعاضه واستنكاره لما اعتبروه مواءمة سياسية لم ترق لتحقيق مطالبهم. وهنا ظهر بشكل واضح تأثير المرجعية السياسية والحزبية على قرارات بعض القوى الشبابية وتوجهها السياسي، فغالبيت شباب الأحزاب التزموا بالقرار الحزبي لقياداتهم الذين هم بالأساس جزء من الاتفاق. يبقى التأكيد على أن التعميم هنا غير جائز حيث أبقى بعض شباب الأحزاب على موقفهم الراض للحلول

مواجهتهم⁵، الأمر نفسه ينطبق فيما يتعلق بالقضية الجنوبية حيث كان اللواء علي محسن بالإضافة إلى حزب الإصلاح شريكا علي صالح في حرب صيف 94 ضد الجنوب.

يظهر تعارض المصالح حتى في شعارات الثورة الأخرى دون شعار الإطاحة بصالح، فشعار المطالبة بإقامة الدولة المدنية لا يلقى ترحيبا لدى بعض القيادات الدينية المنضمة للثورة وعلى رأسها الحزب الديني الرئيس في البلاد والذي يمثل ثقلا لا يستهان به في الثورة، وكذلك من بعض القيادات والقوى القبلية حتى وإن صرح قادتها علنا بخلاف ذلك، فإن الواقع يؤكد أنهم يرون في هذا المطلب تهديدا لسلطاتهم ومكتسباتهم التي لا يبدوا أنهم مستعدون للتخلي عنها والأمثلة بهذا الصدد كثيرة.

تجلى هذا الاستقطاب بوضوح في مرحلتين مفصليتين، المرحلة الأولى التي أعقبت جمعة الكرامة في 18 من مارس/آذار والتي راح ضحيتها أكثر من خمسين شهيدا، تلاها مباشرة إعلان أحزاب المعارضة رسميا تأييدها لمطلب الثوار في إسقاط النظام ومطالبة رأسه بالرحيل وانشقاق القيادات السياسية والعسكرية التي سبقت الإشارة إليها عن الحزب الحاكم، من هنا بدأ إلى حد ما الانحراف عن مطالب الشباب الرئيسية وبدأت المصالح الضيقة للقوى المنضمة حديثا تطفو على السطح، وإن بقت هذه التجاذبات كامنة إلى حد كبير ولم يعلن عنها صراحة.

المرحلة الثانية ظهر فيها الاستقطاب بشكل أكثر وضوحا مع الإعلان عن المبادرة الخليجية بنسخها المتعددة⁶ وصولا إلى التوقيع عليها في نسختها الأخيرة⁷ وعلى أليتها التنفيذية المزمدة⁸ التي قادت إلى المرحلة الانتقالية الحالية.

فبينما كان تكفل اللقاء المشترك وشركاؤه من القوى السياسية طرفا أصيلا في الاتفاق وكل ما نجم عنه، انقسم موقف قوى الثورة الأخرى، فهناك من لم يكن شريكا في الاتفاق لكنه مع ذلك لم يخف تأييده وكل ما ينبثق عنه من تشكيل للحكومة وانتخاب رئيس

5

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/02/23/196555.html>

⁶ عبد الملك المخلافي، "المبادرة الخليجية الثالثة بشأن اليمن: مشروع اتفاق أم فح"، *المستقبل العربي*، العدد 388، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2011) ص132

7

<http://www.alwasatnews.com/3149/news/read/546987/1.html>

8

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110913/Con20110913444349.htm>

السياسية، بينما لم يكن كل الشباب المستقلين ولا كل التكتلات الشبابية المستقلة رافضة لهذا الاتفاق بل اتجه البعض للقبول بها.

تجلى هذا الانقسام بشكل أكثر وضوحاً مع الاستعداد لانتخاب الرئيس التوافقي، حيث امتلأت ساحات الاعتصام بالدعاية الانتخابية وعقدت الندوات في الخيام لحث الجميع على المشاركة، كما كانت دعوات المقاطعة للانتخابات تقابل باستهجان وتحقير كبير داخل الساحات واتخذ الدور والحضور الحزبي في الساحات شكلاً سافراً، وصولاً إلى جمعة 17 فبراير/شباط التي سميت بجمعة "صوتك مكسب للثورة" لحشد الدعم والتأييد الشعبي للمشاركة في العملية الانتخابية، وبهذا أعلن بوضوح عن قدرة المعارضة الرسمية الحزبية في توجيه مسار الثورة في هذه المرحلة، وتحديد تسمية الجمعة فقد كان التقليد المتبع في السابق بأنه في حال الاختلاف حول التسمية يتم الالتفاف حول اسم مشترك يرضي جميع الأطراف، لكن هذه المرة عبرت التسمية عن موقف واحد لا يمكن أن يقترب مع موقف الطرف المعارض للانتخابات¹⁰.

حتى أن هذا التغيير لم يس على مستوى القيادات الشبابية الأكثر شهرة وحضوراً في الساحات، فلو أخذنا على سبيل المثال موقف الناشطة المناضلة توكل كرمان المبدئي الذي كان رافضاً لفكرة الحل السياسي حيث دعت دائماً للحسم الثوري وقادت مظاهرات بهذا الصدد، نجدها في يوم الانتخابات تجوب الخيام بنفسها وتدعو الشباب للمشاركة كما حرصت على الظهور الإعلامي وهي تدلي بصوتها.

إن هذا التحول إن صحت تسميته بذلك - وإن كنت أرى أن عبارة "التطور" هي الأكثر ملائمة في مشهد القوى الشبابية الثورية، يرجعه البعض إلى طبيعة الحضور والدور الحزبي الذي يرونه كان واضحاً منذ البداية، لاسيما موقف حزب الإصلاح الذي يختلط فيه ما هو سياسي باعتباره حزباً سياسياً، بالديني استناداً لأيدولوجية الحزب الدينية، بما هو قبلي أسري إذ يعتبر الحزب غطاءً سياسياً لنفوذ وتأثير قبيلة آل الأحمر بشكل واضح.

بينما يرى اتجاه آخر أن السبب في هذا التطور مرده طول فترة الثورة والتضحيات العديدة التي قدمها الشباب والضغط اللا متناهية التي مورست ضدهم على كافة الأصعدة. ناهيك عن الخوف من دخول البلاد في أتون الحرب الأهلية التي كان النظام يدق طبولها يومياً، وبالتالي فإن هذا التطور هو بالنسبة لهم استراحة محارب لاستكمال باقي أهداف الثورة. كما

أنهم يرون أن من حقهم الاحتفال بتحقيق هذا الإنجاز الضخم بتحيةة صالح عن كرسي الرئاسة، من هنا كان الاحتفاء بيوم الانتخابات والمشاركة فيه.

الحقيقة أن هذا التطور كان نتيجة لكلا الأمرين معاً، فلا يمكن إنكار أثر العامل الحزبي وفعالته في الساحات، وفي الوقت نفسه فإن الجميع كان بحاجة إلى الشعور بأن هناك إنجاز قد تحقق لا سيما مع انقسام كل مؤسسات الدولة وتعثر عملية الحسم.

وبتتبع المظاهرات والمسيرات التي لازالت تعم أرجاء المحافظات واستمرار الاعتصامات في الساحات وتأكيد رئيس الجمهورية المنتخب ورئيس حكومة الوفاق على هذا الحق، بالإضافة إلى تتبع أيام الجمع التي تلت تنصيب الرئيس وأهم تسمياتها مثل جمعة "هيكله الجيش مطلبنا"¹¹ "جمعة الهيكله وفاء لشهداء الجيش والأمن" وجمعة "عهداً لشهداء الكرامة سنحاكم القتلة" وجمعة "القصاص مطلبنا" وغيرها، كل هذه مؤشرات تؤكد بأن الشباب ماضون في استكمال أهداف الثورة ولا تزال مطالبهم السابقة قائمة بضرورة اجتثاث الفساد ورموزه والتخلص من أزم النظام السابق وعزل رموز الأسرة وإعادة هيكله الجيش والقصاص من قتلة الشهداء، هذا بالإضافة إلى المطالب الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: العلاقة بين حزب المؤتمر الشعبي العام وتكتل اللقاء المشترك وشركائه: (شركاء في الحكم أضداد في المصلحة)

على الرغم من أن الطرفين شريكان في حكومة الوفاق الوطني وفي الاتفاق على شخص الرئيس التوافقي عبدره منصور هادي، مع ذلك فقد ظهرت هشاشة هذا التوافق عند تشكيل الحكومة وتوقيت إعلانها، وكذلك عند الإعداد للانتخابات الرئاسية حيث كان علي صالح يصير في كل كلمة له على تقديم بن هادي باعتباره مرشحاً للحزب الحاكم السابق.

ومع عودة صالح إلى اليمن بعد الانتخابات الرئاسية وإصراره على حضور حفل تنصيب الرئيس الجديد وتسليمه السلطة، سارع التكتل ورئيس الحكومة بإعلان الامتناع عن حضور هذا الحفل معتبرينه مستحدث ولاوجود له في التقليد اليمني، وأن الرئيس الجديد قد جرى تنصيبه بالفعل بمجرد أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان.

لكن بدا واضحاً أن صالح لم يستطع تقبل الأمر الواقع وأنه يريد أن يدفع باتجاه نسف هذه الاتفاقية، وفي العاشر من مارس/آذار من العام الجاري كان الإعلان الأول عن أن عودة صالح لليمن ليست مجرد عودة

¹¹ تدل تسميات الجمع المتتالية التي أعقبت الانتخابات على استمرار مطالب الثورة في جمعة 2 و 9 و 16 و 23 مارس/آذار 2012.

للاستقرار بهدوء واعتزال الحياة السياسية، وإنما عودة للمسرح السياسي أيضا ولكن بواجهة قيادة المعارضة هذه المرة حيث التقى صالح في الجامع المسمى باسمه عددا من قيادات حزبه وأنصاره وشن هجوما لاذعا على الثورة والثوار متهما إياهم بالتخريب وخدمة مصالح خارجية، كما شن هجوما على الحكومة منتقدا أدائها ووصفا إياها بالعجز والتقصير.

كما استمر صالح في ترأس اجتماعات حزبه بصفة دورية وبدا واضحا أنه يوجه الوزراء التابعين لحزبه في الحكومة، الأمر الذي ارتأى فيه البعض إخلالا بالمبادرة الخليجية وبنود الحصانة الممنوحة له. لكن الإشكالية هنا أن المبادرة الخليجية أو أليتها التنفيذية لم تنص صراحة على عدم ممارسة صالح لأي دور سياسي كما لم تشترط تخليه عن رئاسة حزبه، ومن هنا يأتي احتجاج صالح وحزبه بأن ما يقوم به الرجل هو حق أصيل لن يتنازل عنه.

وفي 18 من مارس/آذار، ومع حلول ذكرى مجزرة الكرامة، حرص تكتل اللقاء المشترك على إحياء هذه الذكرى والاحتفاء بها، وهو من خلال ذلك وجه عدة رسائل الأولى لشباب الساحات وأهالي الشهداء والجرحى بالتأكيد على الاستمرار في الخط الثوري وتبني مطالب الشباب، والثانية لصالح وحزبه للتذكير بجرائمهم وبأنهم لم يكونوا في مأمن سوى من خلال بند الحصانة الذي إن سقطت المبادرة فإنه سيسقط بالتأكيد وستبقى هذه الجرائم وغيرها تلاحقهم.

وكانت خطبة رئيس حكومة الوفاق التي ألقاها بهذه المناسبة تعبيراً عن مدى الاحتقان الذي وصل مدها بين الفريقيين، إذ حمل النظام السابق الذي وصفه "بالحكم الفردي" مسؤولية المجزرة، كما حاول من خلال الخطاب الرد على الاتهامات التي سبق ووجهها صالح لحكومته. وعلى إثر هذه الخطبة تجاوز الصراع بين الطرفين مرحلة الاحتقان إلى العلن، حيث اعتبر حزب صالح في هذه التصريحات تجاوزا للتهدة المنصوص عليها في الاتفاق، متناسين أنهم من سبق وخرقوا بنود التهدة مرارا.

من هنا فقد وجه صالح وزراء الحكومة التابعين لحزبه بالامتناع عن حضور الجلسة الحكومية، لولا تدخل الرئيس الذي استطاع إنجاح الجلسة الحكومية وتشكيل لجنة تتكون من أربع شخصيات قيادية لتهدة الأوضاع وإيقاف الحملات الإعلامية بين الطرفين.

ويبدو أن موقف الرئيس هادي من هذه الأزمة شكل صدمة لحزب المؤتمر الشعبي ورئيسه الذي لا يزال يتعاطى مع بن هادي باعتباره عضوا في الحزب. ففي البداية، كان موقف الرئيس واضحا من الاحتفاء بالشهداء وإصدار قرار جمهوري باعتبار ضحايا الاحتجاجات السلمية التي أطاحت بنظام صالح شهداء

الوطن، واعتماد رواتب شهرية لأسرهم. مرورا بالضغط على وزراء صالح لحضور جلسة الحكومة والتهديد بإقالة الحكومة في حال استمرارهم بعدم الحضور وتشكيل حكومة جديدة.

من جهته هدد صالح بإمكانية تشكيل حكومة من حزبه كونهم لا يزالون يملكون الأغلبية في مجلس النواب، لكن رد الرئيس كان حاسما بإمكانية حل البرلمان.

وقد كشفت هذه الخلافات الأخيرة عن عدة أمور، الأولى أن الرئيس استطاع الخروج من العباءة الحزبية تماما وهو الأمر الذي كان لا يزال البعض يجادل فيه، الأمر الثاني أن انعدام الثقة بين الطرفين سيبقى قائما وسيظل دور الدول الراعية للاتفاق محوريا للتوفيق بين الطرفين.

ثالثا: التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية:

يدخل اليمن المرحلة الانتقالية برئيس توافقي جديد وحكومة جديدة لكنه في الوقت نفسه محمل بأعباء تركة ثقيلة خلفتها 33 سنة من الحكم الفردي طغت فيها مظاهر الفساد على كل شيء وتغلغت في كل القطاعات، لذا فإن المرحلة تواجه جملة من التحديات ابتداء من بنية تحتية مدمرة بحاجة إلى إعادة بناء وإعادة هيكلة لمختلف مؤسسات الدولة لمحاربة الفساد، ووضع أطر قانونية ودستورية جديدة والإعداد لقانون انتخابي جديد. كل هذه القضايا والملفات من المفترض أن تطرح وفق الآلية التنفيذية على مؤتمر الحوار الوطني الذي من المفترض أن يشارك فيه كل الأطراف وتبحث فيه كل الملفات، ومن أبرز هذه التحديات:

• نفوذ الحرس القديم:

تمثل عودة صالح لواجهة الأحداث ومحاولاته القيام بدور سياسي التحدي الأكبر لاتفاق التسوية وللمرحلة الانتقالية ليس صالح فحسب بل أركان النظام القديم الذين لا يزالون يمسكون بالعديد من مفاصل الدولة ويتغلغلون في مؤسساتها، لذلك فهم يقاومون عجلة التغيير ويعملون جاهدين لنسف الاتفاق وإفشال الحكومة وإحراج رئيس الجمهورية كلما كان ذلك ممكنا. وتواجه الرئيس تحديات كبرى في إمكانية عزل هذه القيادات ومحاسبة الفاسدين منهم، والأهم القدرة على ممارسة صلاحياته الرئاسية والتفويض الشعبي الممنوح له هذا بالإضافة إلى ما يحظى به من توافق عربي ودولي على شخصه والشروع في اتخاذ قرارات شجاعة تكفل عزل صالح سياسيا بعدما تم عزله من منصب الرئاسة.

• الأزمة الاقتصادية:

يعاني اليمن أزمة اقتصادية خانقة لذا فإن الملف الاقتصادي متقل بالتحديات فقد ارتفعت نسبة الفقر

"أنصار الشريعة" والساعية إلى إقامة إمارات إسلامية، وكذلك التصدي للأعمال الإرهابية والتفجيرات التي تتبناها، خاصة مع ازدياد نشاطها خلال الثورة وما بعدها، إما بسبب استغلال الفراغ الأمني والاضطرابات في البلاد، أو أن النظام كان يتلاعب بهذه الورقة كفضاعة في حال غيابه .

ويبرز في هذا الملف أيضا التحدي المتعلق بإعادة هيكلية الجيش والقوى الأمنية ويتضمن ذلك إنهاء الانقسام في المؤسسة العسكرية وعزل أسرة صالح من مناصبهم القيادية وإعادة تشكيل الجيش على أساس الكفاءة والمهنية وليس على أسس قبلية أو حزبية أو مناطقية، وإزالة كافة النقاط الأمنية والعسكرية المستحدثة. والحقيقة أن الدولة اليمنية عاجزة وحدها عن التصدي لملف القاعدة وهي بحاجة إلى دعم عربي ودولي بهذا الصدد من خلال توفير التدريب اللازم للقوات المسلحة، وهذا يقودنا بالضرورة إلى قضية الإسراع في إعادة الوحدة للجيش والشروع في بنائه على أسس سليمة مما يجعله قادرا على المواجهة والتحدي، لكن تبقى إعادة الهيكلة هذه تكتنفها أخطار أيضا فرغم تشكيل اللجنة العسكرية التي تتولى هذه المهمة خلال المرحلة الانتقالية، إلا أنها ستواجه بالضرورة بمقاومة آل صالح الذين ضمنتم لهم هذه الورقة تحقيق كل هذه المكتسبات وسمحت لهم بمواجهة الشعب وثورته. لذا فإن نجاح النظام الجديد في مهمته العسكرية يعني نجاح الثورة وعبورها، وإلا فإن الأوضاع ستبقى متأزمة وسيبقى مناخ انعدام الثقة سائدا، كما لن يقبل حتى أكثر الحماة تساهلا ممن ارتضوا الدخول في تسويات العملية السياسية استمرار هذه الأوضاع إلى ما لا نهاية.

• قضية الحوثيين:

تعتبر قضية الحوثيين من الملفات الشائكة التي تواجه المرحلة الانتقالية خاصة وأن هذه القضية ارتبطت بالعنف المسلح، فمن ستة حروب خاضها النظام ضدهم وصولا إلى مناوشات واشتباكات مسلحة مستمرة بين الحوثيين من جهة والقبائل والجماعات السلفية من جهة أخرى. وأخطر ما في هذا الملف أنه ملف مسلح، فقد استخدم الحوثيون السلاح من قبل ولازالوا في الرد على التعامل الأمني مع مطالبهم بخلاف الحراك الجنوبي، وهنا لا يمكن تجاهل دور بعض الدول الإقليمية التي تدعم الحوثيين بشكل واضح، كما تحاول أن يكون لها دور بشكل أو بآخر في جنوب اليمن، لذا فإنه لا بد من التعامل مع هذه القضايا بحكمة وجدية.

خاتمة

كانت بداية الثورة اليمنية شبابية خالصة بسقف ثوري مرتفع لكنها انتهت بطبيعة الحال إلى حل سياسي

لتصل إلى نحو 70 بالمائة وهناك تحذيرات دولية من دخول البلاد مرحلة المجاعة. كما تراجع احتياطي البنك المركزي اليمني من العملة الصعبة إلى 4,5 مليار دولار واقترب معدل النمو في الناتج المحلي خلال العام الماضي من الصفر، في ظل غياب خدمات الكهرباء والمياه وشح إمدادات الوقود، وارتفاع في سعر السلع الأساسية لأكثر من الضعف¹².

وتؤكد الدراسات الاقتصادية أن اليمن بحاجة إلى 15 مليار دولار خلال العام 2012 لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المنهارة. لذا فإن الدور الأهم المطلوب من الحكومة في هذه المرحلة هو إعادة الخدمات والحفاظ على استقرار الأسعار ومحاربة الفساد بالإضافة إلى تأمين الموارد والدعم اللازم لتجاوز أعباء هذه المرحلة. فهذا الوضع الاقتصادي المتهاك هو الذي أخرج الناس من بيوتهم بالأساس بعد أن يسوا من إمكانية الإصلاح، فإما أن ينجح النظام الجديد في الحصول على الدعم اللازم وضمان وصوله إلى مستحقيه وأن يصب في مصارفه التنمية الطبيعية دون أن تُبدد بسبب الفساد كما كان عليه الحال سابقا، وإلا فإن البديل سيكون انهيار الدولة بشكل تام وستشهد البلاد ثورة جياح.

• القضية الجنوبية:

تعتبر القضية الجنوبية من أهم التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية وهنا تنبغي الإشارة إلى أن مناقشة هذه القضية على طاولة الحوار الوطني سيأتي بعد تجاهل طويل لمعاناة الجنوبيين. ويختلف موقف الجنوبيين من قضية المشاركة في الحوار الوطني، فهناك من يرفض المشاركة في أي حوار قبل الاعتراف بدولة الجنوب التي كانت قائمة قبل توقيع اتفاقية الوحدة، وهناك من يقبل بالحوار على أساس أن تتحاور القوى الوطنية الجنوبية بحكم انتمائها الجغرافي بما فيها القيادات المشاركة في الحكومة مع القوى الوطنية الشمالية بشكل متكافئ، وأن تكون كل الخيارات متاحة للحوار دون شروط. ومن المهم في هذه المرحلة أن تتمكن القيادة الجديدة من التوصل لحلول جدية وجذرية، وخلاف ذلك يعني إما استمرار النضال السلمي الجنوبي الذي سيبقى يستنزف المزيد من المقدرات المادية والبشرية أو قد يكون اللجوء لحمل السلاح وهنا يكمن الأخطر الأكبر، حيث ستدخل البلاد في أتون الحرب والتقسيم.

• التحدي الأمني:

ويشمل هذا الملف العديد من القضايا منها مواجهة الجماعات الأصولية المسلحة التي تطلق على نفسها

فرضته المعطيات الداخلية التي عجزت عن الحسم الكامل، بالإضافة إلى الدور العربي والدولي الذي لم يعترف بالثورة اليمنية، وكان معنيا أكثر بضمان انتقال سلمي للسلطة يحول دون انفلات الأوضاع الأمنية مما يمكن أن يهدد مصالح هذه القوى، بغض النظر عن تحقيق هذا الانتقال لمطالب الثوار من عدمه. وتمثلت نقطة الالتقاء الرئيسية بين مطالب الثوار وآلية الانتقال السلمي في خلع علي صالح من كرسي الرئاسة وتنصيب رئيس جديد تحمل مسؤولية استكمال ما تبقى من متطلبات الثورة، وهي مهمة صعبة بحد ذاتها كونه ورث تركة ثقيلة محملة بالملفات الشائكة التي لطالما عمل نظام صالح على ترحيلها والتلاعب بها دون حلها. وتزداد صعوبة هذه المرحلة مع تعمد أركان النظام السابق وأنصاره زرع الألغام والعراقيل التي تحول دون المس بمكتسباتهم السابقة رغم مشاركتهم رسميا في السلطة ورغم أنه قد تم منحهم فرصة تاريخية تمكنهم من الإسهام في رسم مستقبل اليمن الجديد.

المؤشرات الأخيرة تؤكد بوضوح أن الاتفاقية ستبقى هشة ما لم تستكمل إجراءات بناء الثقة بين شريكي الحكم، ومالم تقدم مصلحة الدولة والثورة على المصالح الحزبية والشخصية الضيقة، وستبقى المسؤولية ملقاة على عاتق القيادة الجديدة في ضمان استكمال مطالب الثوار وعلى الدول الراعية للاتفاق في الضغط على صالح وأزلامه لتنفيذ التزاماتهم التي ضمننت لهم الخروج الآمن وعلى الثوار في استكمال الضغط والنضال حتى استعادة زمام المبادرة وإنجاز ما تبقى من أهداف.